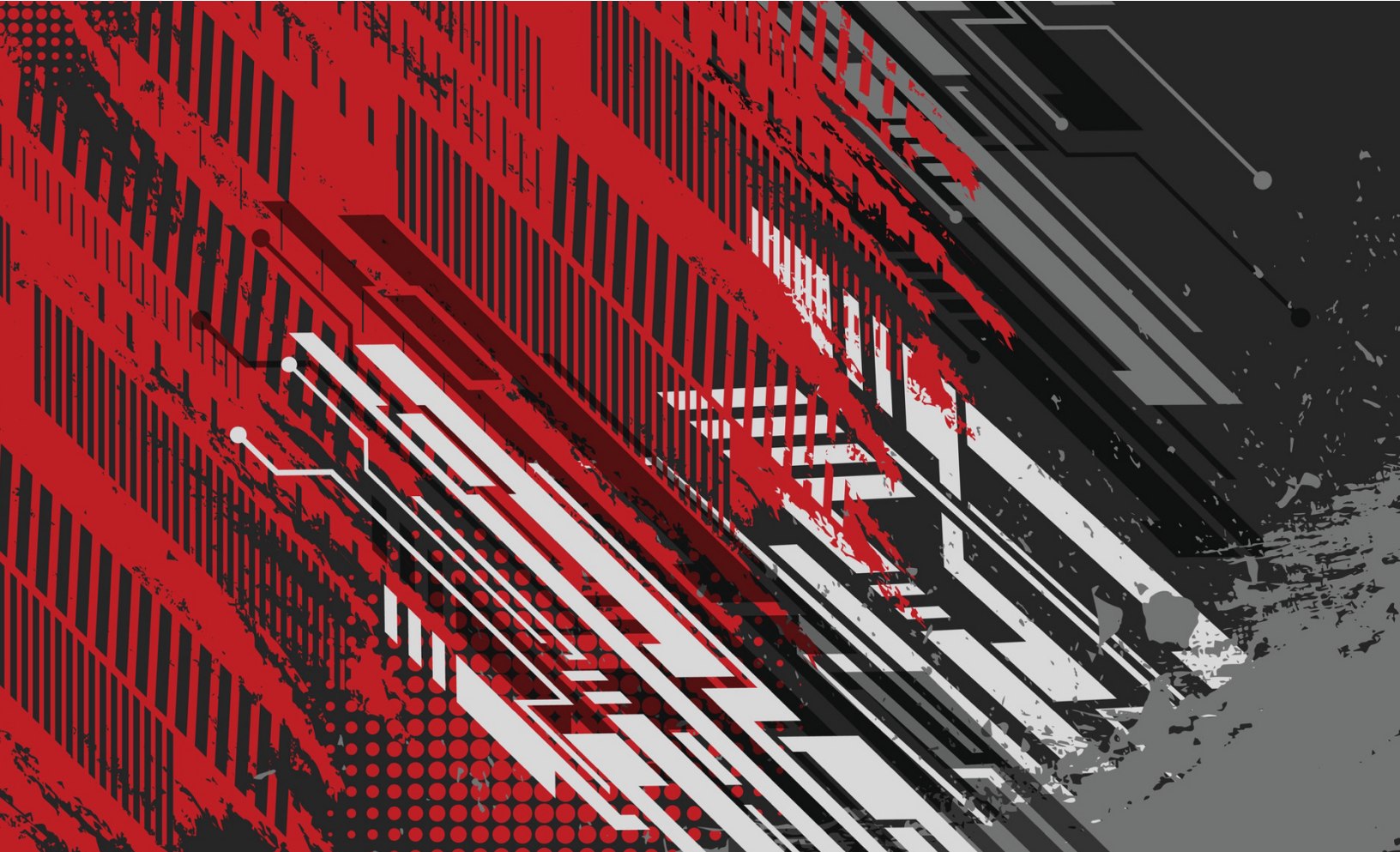




## البنك المركزي وسعر الفائدة...بوصلة بلا مؤشر

د. حامد رحيم جناني

٢٥ كانون الأول ٢٠٢٤



## العنوان

البنك المركزي وسعر الفائدة...بوصلة بلا مؤشر

## نوع الإصدار

آراء اقتصادية

## الموضوع

البنك المركزي – الدولار - الدينار

## الكاتب

د. حامد رحيم جناني

## التاريخ

٢٥ كانون الأول ٢٠٢٥

## عن الشبكة

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنيّة خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

## ملاحظة

لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

## البنك المركزي وسعر الفائدة...بوصلة بلا مؤشر

د. حامد رحيم جناني

قواعد اللعبة في الاستثمار الخاص تتطلب تحقق مجموعة عوامل حتى تصل لأهدافها، وهذه العوامل تأخذ شكلين الأول ذاتي يتمثل في تحليل العلاقة بين سعر الفائدة باعتباره أحد الكاف للطلب الاستثماري متغيرا تابعا، وعند هذا الحد يسمى التحليل (ساكنا). أي يفترض ضمنا ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب الاستثماري، اما الثاني فهو العوامل الموضوعية الأخرى والتي تتمثل بعوامل في مقدمتها الامن والاستقرار والحوافز الضريبية وغيرها، ومع الاخذ بنظر الاعتبار كل تلك العوامل عندها يكون التحليل (ديناميكي) شامل، والتعبير الرياضي يصنف كل تلك العوامل بمحورين هما (الداخلية والخارجية للدالة) فالأولى هي الذاتية والثانية هي الموضوعية.

تكمن أهمية الطلب على الاستثمار الخاص في كونه أحد مكونات الطلب الكلي ومع زيادته يقود الى تحقيق نسب نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي كون العلاقة بين الطلب الكلي والنمو بالناتج هي علاقة إيجابية طردية، وهذا ما يفسر سياسات البنوك المركزية في فترات الانكماش الاقتصادي المتمثلة بخفض نسبة سعر الفائدة (سعر السياسة) كونه المثبت الاسمي الذي يطلق الإشارة الى النشاط الاقتصادي معلنا ان السياسة النقدية هي سياسة توسعية تهدف الى تحفيز الاستثمار.

ان المراقب لهذه الاحداث على الصعيد العالمي يلمس بوضوح أثر التغيرات في سعر الفائدة على القرارات الاستثمارية ورغبة البنوك المركزية في حفز الاستثمار لتحقيق نسب نمو مرتفعة في الناتج المحلي لاقتصاداتها. وعلى سبيل المثال عمد الفيدرالي الأمريكي الى خفض سعر الفائدة بمقدار (0,25) لتهبط من 5% الى 4,75% تماشيا مع التوقعات الانكماشية، وقد اقتفت بعض الدول أثر الفيدرالي لتخفيض هي كذلك سعر الفائدة بنفس النسبة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

البنك المركزي العراقي وبالتزامن مع الاحداث المشار اليها انفا، عمد أيضا الى خفض سعر الفائدة لديه لتتغير النسبة من 7,5% الى 5,5% والسؤال هنا هل ان الأثر الاقتصادي على القطاع الحقيقي في الاقتصاد متماثل من حيث المبدأ في كل البلدان؟ بمعنى ان السياسة النقدية في كل تلك الدول ستنتج بنقل الأثر الى قطاع الإنتاج المحلي ومن ثم سوف تحدث

الأثر المطلوب في حفز القطاعات الإنتاجية ورفع نسبة النمو الاقتصادي ام هناك شيء مختلف.

مع الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الخارجية المشار اليها في المقدمة فان الطلب الاستثماري يحدد بمجموعة عوامل منها (النمو الاقتصادي والتوقعات المستقبلية له). وهذا العامل ضعيف جدا في العراق كون التغيرات في الناتج مرهونة بسعر النفط والكمية المنتجة والى حد كبير مما يفقد الاقتصاد المعنى الاقتصادي للنمو، السياسات (السياسات الضريبية) رغم الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمر الا ان الفساد والتعقيد الإداري في الإنجاز يجعلها أداة غير فاعلة، (البنية التحتية) يعاني العراق من تراجع كبير جدا في توفر الطاقة الكهربائية والطرق والمواصلات وغيرها مما يفقد اثرها الإيجابي في حفز الاستثمار، (استقرار البيئة القانونية) وهذا العامل ضعيف جدا في العراق بسبب دور الجهة التشريعية المتخبط والقوانين الارتجالية غير الخاضعة الى رؤية واضحة، (سعر الصرف) المعضلة الكبيرة في الاقتصاد العراقي لعدم قدرة السلطة على السيطرة بشكل فعلي على السوق الموازي مما يعكس مخاوف على قيمة العملة الوطنية، (هشاشة الدولة) ان عدم قدرة الدولة على بسط نفوذها وتفشي الجريمة والابتزاز وغيرها يضعف من اقبال المستثمرين لوجود مخاطر عالية. وغيرها من العوامل التي تجعل من فاعلية سعر الفائدة في تحقيق أهدافه ذات البعد التنموي للاقتصاد ذات تأثير ضعيف ان لم تكن معدومة.

ان الاختلال الهيكلي المتمثل بالاعتماد الكبير على النفط وانخفاض مستوى التنوع بالإنتاج وغيرها وتأثير العوامل السياسية والأمنية تحجم من أثر التغيرات الاقتصادية الصرفة المنصوص عليها في النظرية الاقتصادية، لذلك ان الأثر التنموي المترتب على تغيير سعر الفائدة بالنسبة للبنك المركزي العراقي محدود جدا على العكس من الدول المستقرة التي تستخدمه بوصفه أداة فاعلة في احداث الأثر الإيجابي داخل نشاطها الاقتصادي. ومن هنا يمكن القول ان مشكلة الاقتصاد العراقي تكمن بالدرجة الاولى بالعامل السياسي والأمني ولا تقصر على انها مشكلة اقتصادية صرفة اذا ما اردنا تحديد التحديات الراهنة بدقة والاجابة عن السؤال القديم/الجديد، لماذا لم يحقق العراق التنمية الاقتصادية المنشودة؟

عن الكاتب

د. حامد رحيم جناني هو باحث واكاديمي



جميع حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط  
الإشارة الى المصدر.



**iraqieconomists.net**  
**info@iraqieconomists.net**